

مركز القطن المصرى فى المنافسة

إنه من الطبيعى أن تتطلع كل صناعة وكل مهنة أو مهمة زراعية إلى المكان الذى ستشغله فى عالم ما بعد الحرب وأن تحاول أن ترى مقدماً موقفها هذا وتقيس بينه وبين ما عهدته قبل الحرب . وقد لبثت زراعة القطن فى مصر للتصدير عهداً طويلاً وهى المورد الرئيسى لثروة البلاد إذ أن قيمة صادرات القطن بلغت فى متوسطها ثلاثة أمثال الصادرات الأخرى جميعها . ومعنى ذلك أن مصر تكاد تجمع كل البيض فى سلة واحدة ، وهذا الموقف مما كان موضع نقد الكثيرين ، كما أنه قد بذلت محاولات حمة لتشجيع التنوع الزراعى ونمو الصناعات الأخرى لعلاج ذلك ، غير أن هذه المحاولات إنما تصطدم دائماً بحقيقة لا مراء فيها وهى أن مصر تتمتع بمزايا طبيعية خاصة فى إنتاج القطن وأن زراعة القطن تعود فى الحالات العادية بأرباح تفوق ما عداها .

وقد استدعى الحرب صدور القوانين لإتقاص المساحة القطنية إلى ما يقرب من نصف ما كانت عليه قبل الحرب وزرعت الأرض التى تخلفت عن ذلك قمحاً فى الغالب . والوضع الحالى ، وإن استمر بعد الحرب عاماً أو عامين فإنه على كل حال لا يعتبر إلا من الضروريات الوقتية التى استدعتها حالة الحرب ، ولا يسع جمهرة الزراع إلا توقع العودة بمساحة القطن إلى حدودها العادية ، ولا شك أن الزيادة فى مساحة القطن يجب أن تمشى مع حركة فتح الأسواق العالمية حتى تعود إلى الوضع العادى للحياة الاقتصادية للبلاد ، غير أن مشكلة حياة ما بعد الحرب هى فى اختلاف الأحوال التجارية عما اعتادته مصر ومدى هذا الاختلاف .

وينتظر بوجه عام أن يحدث شىء يقرب من الرواج الذى يتلو الحرب وقد يخضع هذا الرواج لبعض القيود فلا يسمح للأسعار أن تبلغ المستوى العالى

الذى بلغته بعد الحرب السابقة ، غير أنه رغم ذلك ليعد رواجاً بمعنى أنه سينشأ طلب قوى لأية سلعة وكل سلعة يمكن إنتاجها ، وهذا الطلب القوي يحتمل أن يستمر خلال الفترة اللازمة لإعادة التشييد وهي تقدر عادة بعامين أو ثلاثة أعوام وفيها يعمل كل قطر على إعادة بناء حياته الاقتصادية ويكاد يكون محققاً أن الطلب على القطن المصرى خلال فترة إعادة التشييد هذه سيكون حكمة حكم أى سلعة أخرى كانت تدخل فى التجارة المعتادة قبل الحرب .

ويتبين مما تقدم أن أكثر ما يشغل البال هو مركز القطن فى الزمن البعيد الذى يتلو فترة إعادة التشييد عند ما تعود التجارة العالمية إلى مجراها فيبدأ ثانية ظهور التنافس بين الأقطار وبين المنتوجات المختلفة ويدخل القطن المصرى إذ ذاك فى مجال المنافسة مع أقطان الأقطار الأخرى ومع الألياف الاصطناعية ، ويجدر أن نتناول بالبحث والتحليل كلا من هذين الأمرين .

إن القطن المصرى ليعد من الأقطان الراقية ، ولهذا حظى وقتاً طويلاً بطلب خاص من جميع الغزاليين الذين يشتغلون فى المنتوجات القطنية الممتازة فى جودتها ، كالإطارات وأشرطة آلات الكتابة وأربطة الأحذية وخيوط الحياكة والغزل الرفيع لبلاطى المطر ولبلاطى الجولف وفى الطائرات والغزل اللازم للناطيد ومظلات الهبوط والقمصان الجيدة الصنف ، ويجب أن يتوافر فى مثل هذه المغزولات الدقة والمتانة ونعومة الملمس ، والقطن المصرى لطول تيلته ودقتها يصلح فى إعداد الخيوط المطلوبة لذلك . أما الأقطان التى تكون الجزء الغالب من محصول العالم كالأمرىكية والهندية والبرازيلية فهى بوجه عام أقل جودة مما يصلح لهذه المنتوجات وإن كان هناك فى كل من هذه الأقطار محصول ضئيل من الأقطان الجيدة الصنف يمكن أن يبلغ منزلة الأشمونى ، وهو أقل الأصناف المصرية جودة .

وإذا تدرجنا فى مجال الأقطان المصرية نجد لدينا الجيزة ٧ والنوفى والكرك ، وهى تمثل القسط الأوفر من الأقطان المصرية المتوسطة الجودة

كما أنها هي الأقطان الراقية التي يعرفها الغزاليون من غيرها ، وليس في العالم أقطان تنافس هذه الأصناف ما عدا مساحة صغيرة تزرع القطن المصري في ولاية أريزونا حيث الري ميسور كما في مصر . وهذا القطن المصري الأميركي قامت الولايات المتحدة بحمايته بأن فرضت قبل الحرب ضريبة على واردات القطن الطويل الثيلة ، كما أنها تضمن له في الوقت الحاضر سعراً يزيد على ضعف سعر قطن الابلند الأميركي المعتاد . ولهذا القطن الأميركي الطويل الثيلة الذي فرضت حمايته مركز صعب ومعقد في جملته ، فإن أثر الحماية طبعاً رفع السعر النسبي للقطن الممتاز في الجودة عن الأسعار السائدة في إنجلترا مثلاً حيث سوق جميع الأقطان حرة ، ولكن هذه الإعانة التي يحصل عليها زراع أريزونا تضعف من مركز صناع الأصناف الفاخرة الأمريكية ، إذ أنهم يدفعون ثمناً للأقطان التي تدخل صناعتهم يزيد عما يدفعه أقرانهم من الصناع الإنجليز . ولهذا فإنه من المشكوك فيه أن تجد الحكومة الأمريكية ما يبرر الاستمرار على هذه السياسة . وهذا الموضوع له بعض الأهمية لمصر ، إذ قبل فرض هذه الضريبة كانت أمريكا سوقاً رائجة للأقطان المصرية ، وهي تصبح كذلك إذا ما تحررت التجارة من قيودها . والواقع أننا إذا ما نظرنا إلى ارتفاع مستوى المعيشة الذي بلغته أمريكا وأهمية القطن المصري في المنتجات الفاخرة لتوقعنا أن يسبق الولايات المتحدة إنجلترا كسوق للأقطان المصرية ، وقد كانت إنجلترا تستهلك نحو ثلث المحصول المصري خلال وقت طويل .

وإذا ما أصبحت الأسواق حرة فإن مركز القطن المصري في منافسته أقطان العالم الأخرى سيرتبط بالمستقبل كما كان في الماضي على الأسعار التي ينالها كل صنف ، والزراع المصري ككل منتج آخر سينال طبعاً أعلى سعر يمكن أن يحصل عليه ، غير أن المركز النهائي في المنافسة يرتبط بموضوع أقل سعر في وسعه أن يقبله ، ومركز مصر من هذه الناحية قوى جداً فإن الأعمال الحديثة في تحسين القطن أنتجت أصنافاً جديدة ، إلى جانب تفوقها في صفاتها ،

تتمتع بميزات زراعية تؤدي إلى زيادة غلة الفدان منها ، وهذا هو في الحقيقة ما يتطلع إليه الزارع أساساً ؛ لأن ارتفاع الغلة معناه نقص في نفقات الإنتاج للوحدة من الوزن ، ومتوسطات غلة القطن في مصر فاقت غيرها في جميع العالم وهي ما زالت في طريقها إلى الزيادة ، وأهم عوامل ذلك تحسين الأصناف وزيادة استعمال المخصبات الصناعية والنجاح في مقاومة ديدان اللوز ، والعامل الأخير له أثر أيضاً في ارتفاع متوسط الرتبة ، أي أنه يؤدي إلى إنتاج قطن نظيف تقل فيه الشوائب .

ويتبين من ذلك أن الزارع المصري ينال حتماً القدر العلى بين المتسابقين في رخص الإنتاج فيما يزرع من أصناف القطن الرئيسية ، وهناك أيضاً مشكلة هامة تتعلق بأصناف القطن التي تحتل المكانة العليا ولدينا منها صنفان قطن الملكى القديم وقطن جيزة ٣٩ الجديد وهما ينافسان قطن سى إيلند الذى يزرع في جزائر الهند الغربية وهو قطن محصوله صغير ولكنه أنخر الأقطان قاطبة . وقد كان قطن سى إيلند مطاوباً فيما مضى لاستعمالات قليلة خاصة من استعمالات الرفاهة كعمل المنسوجات الرقيقة ومغزولات المناطيد وكان يشتري بأسعار خارقة للعادة بلغت في بعض الأحيان ضعف أسعار القطن المصرى . وأقطان سى إيلند هذه غلة الفدان منها ضعيفة ولا يمكن أن تزرع إلا بكلفة عالية كما أن الأصناف المصرية المشابهة لها هي أيضاً غلة الفدان منها أقل مما في مجموع الأصناف المصرية الأخرى وقد شكل زراع الهند الغربية هيئة تجارية للإعلان عن أقطانهم وترويجها وكنت ترى قبل الحرب عدة مصنوعات في حوانيت إنجلترا يعلن عنها بأنه مضمون أنها صنعت كلية من قطن سى إيلند لجزائر الهند الغربية . وقد ساعد ذلك بلا شك على إظهار منتجاتهم أمام أعين الجمهور . وقد أبدت أحياناً مقترحات بأن تنجو مصر هذا النجو فيما يختص بأقطانها وقد يعد من أوفق الردود على هذه المقترحات أن أقطان سى إيلند تحتاج إلى التدعيم بينما لا تحتاج الأقطان المصرية إلى ذلك إذ أن مركز مصر ممتاز فيما يرتبط

بهذه الأقطان الممتازة أيضاً، فإن هذه الأقطان وإن كانت دائماً عالية السعر إلا أن قطن جيزة ٣٩ وهو أغزر وأجود الأقطان المصرية مما يسهل إنتاجه بكميات وافرة وبأسعار أقل مما يتهيأ للقطن سي إيلند بل ليس من المستبعد أن يتلاشى إزاء ذلك إنتاج قطن سي إيلند .

ويتبين مما تقدم أن مستقبل الاتجار بالقطن المصرى سيظل على ما كان عليه بل سيخطو خطوة إلى الأمام إذا اقتضت المزاومة على أقطان البلاد الأخرى، غير أن زراع القطن في جميع أنحاء العالم يخشون مستقبلا مزاومة الألياف الصناعية على اختلاف أشكالها ومسمياتها والحرير الصناعى في هيئة الخيوط المنسابة أو الخيوط المقطوعة التى تغزل بآلات غزل القطن كما يغزل القطن ويصنع اليوم بكميات متزايدة في أشكال متعددة . وقد أصبحت خيوط النيلون المدهشة منافساً جديداً للحرير والأقطان الفاخرة .

ومن الصعب أن نحكم حكماً موثقاً به عن تأثير هذه الألياف مع الوقت في مستقبل زراعة القطن بالعالم، فلا يوجد ما يبرر نظرياً أن الألياف الصناعية تكسح القطن وتحل مكانه بعد وقت طويل جداً ولكن الوقت الذى يمكن أن يحصل فيه ذلك ما زال بعيداً كل البعد . ومن المؤكد أنه خلال السنوات العشر أو العشرين القادمة سيؤدى البحث المستمر في طرق الإنتاج والجودة إلى تحسين جميع الألياف ورخص أثمانها كما أن إنتاج العالم لها سيزداد حتماً باستمرار . وهذه الألياف في الوقت الحاضر على أشكال مختلفة وهى تشكو ما يشكو منه غيرها بأن الرخيص منها غير جيد وأن الجيد منها لا يمكن إنتاجه بنفقات رخيصة .

غير أن المنافسة ستكون حتماً حادة وقد بدا مثال لها في صناعة الأطارات حيث أصبحت نسبة كبيرة من الأطارات الكبيرة التى تلزم للعربات الثقيلة تصنع من جبال الحرير الصناعى بدلا من القطن، وهذه الأطارات الكبيرة ترتفع درجة حرارتها باستمرار السير بها، وهذه الحرارة تحملها الحرير

الصناعى أكثر مما يحتملها القطن . ومثال آخر لهذه المنافسة أن ملابس السيدات يزداد يوماً فيوماً صنعها من أحد أصناف الحرير الصناعى ويتناقص صنعها كلياً أو جزئياً من القطن أو الصوف بينما ما زالت قمصان الرجال تصنع دائماً تقريباً من القطن . والمجال يتسع فى الوقت الحاضر للجميع وتجربى الآن عدة بحوث فى النسيج لتعيين أفضل المواد الخام أو أفضل خليط منها لكل صناعة من الصناعات . ويأتى التهديد للقطن من ناحية أن الزيادة المستمرة لإنتاج هذه الألياف لا مفر أن تؤدى فى النهاية إلى خفض سعر القطن .

وقد تتأثر الأقطان جميعها وإذ ذاك ينحصر الأمر فى أى البلاد يستطيع المنافسة على الإنتاج بالأسعار الناشئة عما تقدم ، وهنا أيضاً تجد مصر مركزها حصيناً إذ يكاد يكون مؤكداً أن الألياف الصناعية إذا هيء لها أن تكتسح القطن وتحل مكانه فإن مصر آخر البلاد التى يصل إليها تأثير ذلك .